الاستقرار السياسي في ولاية النيل الأزرق وارتباطه بأبعاد الأمن الإنساني خلال الفترة 2005 م – 2011م

حسين عثمان طه الادغم
مركز دراسات السلام والتنمية - جامعة النيل الأزرق - الدمازين - السودان. ubudania@gmail.com

المستخلص

تناولت الدراسة الاستقرار السياسي في ولاية النيل الأزرق وارتباطه بأبعاد الأمن الإنساني خلال الفترة 2005م – 2011م، وتناقش مشكلة الدراسة مامدي ارتباط الاستقرار السياسي في ولاية النيل الأزرق بإبعاد الأمن الإنساني ؟ وتأثيره الايجابي والسلبي علي إنسان الولاية، وتأتي الأهمية من أهمية الاستقرار السياسي وظهور مفهوم الأمن الإنساني الجديد علي أجندة القضايا السياسية العالمية ومحاولة معرفة مدي تأثر المسار السياسي في ولاية النيل الأزرق، هدفت الدراسة التعرف علي مفهوم الاستقرار السياسي وتوضيح إبعاد الأمن الإنساني ومدى ارتباط الاستقرار السياسي بإبعاد الأمن الإنساني في ولاية النيل الأزرق، وانبنت الدراسة علي فرضية وجود علاقة طردية بين الاستقرار السياسي وإبعاد الأمن الإنساني، عدم استصحاب إبعاد الأمن الإنساني في النظم السياسية لولاية النيل الأزرق أدى إلي عدم الاستقرار السياسي وزاد من الانتماءات الحزبية واضعف العدالة الاجتماعية . واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي المستند إلى الطريقة الاستقرائية في البحث العلمي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم تطبيق إبعاد الأمن الإنساني في ولاية النيل الأزرق وتداخل السلطات بين المركز والولاية وتضارب القرارات أدى إلي عدم الاستقرار السياسي وقاد إلي الصراع المسلح ، كما أوصت الدراسة بإتاحة الفرصة للمجتمعات المحلية بما فيهم الإدارات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في حل المشاكل والمشاركة في البناء الاجتماعي لمناطقهم وذلك من خلال سن القوانين واللوائح المحلية.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الاستقرار السياسي ، أبعاد الأمن الإنساني

مقدمة

استحوذ موضوع الاستقرار السياسي على اهتمام العديد من المفكرين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي في اليونان القديمة واستمرار هذا الاهتمام حتى العصر الحديث، بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مرحلة الدراسة العلمية والمنظمة لظاهرة الاستقرار السياسي التي تعتمد على وضع تعريفات إجرائية لمفهوم الاستقرار السياسي، حيث أنّه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي، بيد أنّه يمكن الاعتماد سواءً على تعاريف عامة وبسيطة أو على تعاريف مركبة . ومدي ارتباط هذه المفاهيم بإبعاد الأمن الإنساني التي تسعي إلي تحرير الفرد من الخوف والحاجة ويتأسس علي جملة من المبادئ والقيم الأساسية من أهمها : إشاعة المساواة والعدل بين الناس وقدسية النفس الإنسانية وحمايتها من كل إشكال العنت والامتناع عن ارتكاب جرائم الاعتداء والتعذيب أو إي امتهان لاحترام الكرامة الإنسانية، ويطور مفهوم الأمن الإنساني المسئولية لدي المواطن العادي للمشاركة مع أجهزة الدولة تجاه مهددات الأمن المختلفة ليكون عزيزا كريما .تعتبر ولاية النيل الأزرق من الولايات الحدودية مع دولتين والتي تمتاز بالتداخل اللغوي والمجتمعي حيث تأثرت بقوانين المناطق المقفولة (جبال الانقسنا وجنوب الكرمك) إبان حكم المستعمر الأمر الذي احدث غبن موروث اتجاه المركز الذي قاد إلي الصراع المسلح في تلك المناطق وانضمامها لقوات الحركات المسلحة في جنوب السودان بسبب التهميش وعدم إحداث التنمية ، شهدت ولاية النيل الأزرق خلال الفترة 2005 م إلي 2011 م عدة إحداث ارتبطت باتفاقية السلام الشامل بين قوات الحركة الشعبية والتي تضم قوات قطاع النيل الأزرق والحكومة المتمثلة في حزب المؤتمر الوطني الذي انهي صراع دام أكثر من خمسون عام في جنوب السودان ومناطق جنوب كردفان والنيل الأزرق وحدوث استقرار نسبي ارتبط بالاتفاقية الموقعة وبعد انفصال الجنوب عن الدولة إلام حدثت صراعات سياسية في ولاية النيل الأزرق أدت إلي الحرب وعدم الاستقرار السياسي الأمر الذي حث الباحث لدراسة حالة الاستقرار السياسية وارتباطه بإبعاد الأمن الإنساني التي تمثل العناصر المثالية لتحقيق الاستقرار السياسي في أي منطقة وبالأخص ولاية النيل الأزرق موضوع الدراسة . وتكمن مشكلة الدراسة في مامدي ارتباط الاستقرار السياسي في ولاية النيل الأزرق بإبعاد الأمن الإنساني ؟ وتأثيره الايجابي والسلبي علي إنسان ولاية النيل الأزرق ، وتنبع الأهمية علي ضوء أهمية الاستقرار السياسي وظهور مفهوم الأمن الإنساني الجديد علي أجندة القضايا السياسية العالمية ومحاولة معرفة مدي تأثير المسار السياسي في ولاية النيل الأزرق تبلورت أهمية الدراسة في إن ولاية النيل الأزرق من أكثر

الولايات تميزا من خلال موقعها الاستراتيجي والثراء البيئي والتنوع الثقافي والاثني والتمازج العرقي الذي أدي فيما بعد إلى نزاعات وصراعات حول السلطة والتي أدت إلى استفحال الحروب السياسية وضخامة عدد الضحايا مما أدي إلى تهميش دور الولاية وتراجع دورها علي الساحة السياسية في السودان، ، كما تهدف الدراسة التعرف علي مفهوم الاستقرار السياسي وتوضيح إبعاد الأمن الإنساني ومدى ارتباط الاستقرار السياسي بإبعاد الأمن الإنساني في ولاية النيل الأزرق وتأثيره علي إنسان الولاية ، انبنت الدراسة علي فرضية وجود علاقة طردية بين الاستقرار السياسي وإبعاد الأمن الإنساني ، وعدم استصحاب إبعاد الأمن الإنساني في النظم السياسية لولاية النيل الأزرق أدى إلي عدم الاستقرار السياسي وذاد من الانتماءات الحزبية واضعف العدالة الاجتماعية . حيث استخدمت الورقة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي المستند إلى الطريقة الاستقرائية في البحث العلمي لأن هذه المنهجية هي الأنسب في تحقيق الأهداف التي أراد الباحث الوصول إليها.

مفهوم الاستقرار السياسي:

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة "الاستقرار " والصفة اللاحقة به "السياسي":

أولاً: مفهوم الاستقرار لغة:

كلمة استقرار في اللغة العربية من استقرَّ: يستقر، استقرار الرجل بالمكان، ثبت فيه وتمكن (علي وآخرون، 1991م، 47.) ويعرف الاستقرار لغة بمعنى الثبات والسكون واستقرَّ رأيه أي: ثبت عليه (المنجد الأبجدي 1967م، 41) وقد اشتقت مصطلح الاستقرار من القر، حيث يعرف لسان العرب القر بأنّه: "القرار في المكان، أي قرار وثبوته"(كريمة بقيدي، 2012م،49).

كما يعرف "الزمخشري" القر بنفس المعنى، حيث يقال: " إن فلاناً رجل قراري، أي: أنّه لا يبارح مكانه(كريمة بقيدي، 2012م،49).وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه "قارو الصلاة"، معنى القرار لا الوقار، أي: أسكنوا فيها، ولا تتحركوا ولا تعبثوا، قال تعالى: (يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ)(غافر:39) بمعنى هي محل الإقامة ومنزل السكون والاستقرار، وقوله تعالى أيضاً: (اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً...) (غافر:64) أي: قارة ساكنة مهيأة لكل مصالحكم، تتمكنون من حرثها وغرسها والبناء عليها، والسفر والإقامة فيها، أي: أن الله تعالى هو الذي جعل لكم الأرض التي أنتم على ظهرها قراراً تستقرون عليها وتسكنون فوقها، وقال ابن كثير بعد ذكر الآية: " أي جعلها لكم مستقراً بساطاً مهاداً تعيشون عليها وتتصرفون فيها وتمشون في مناكبها وأرساها بالجبال لئلا تميد بكم. (عبدالرحمن 2003م:704-708)

قال الشوكاني رحمه الله في تفسير للآية الكريمة: (أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا...) (النمل:60) القرار بمعنى المستقر، أي: دحاها وسوّاها بحيث يمكن الاستقرار عليها. وقد ورد لفظ الاستقرار بمعنى الثبوت والسكون في القرآن الكريم في أكثر من موضع، حيث قال تعالى: (... وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ) (البقرة: 35) وفي قوله تعالى: (... وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي) (الأعراف:143)

معناه أن استقر مكان الجبل ولم يتزلزل، وقال تعالى أيضاً في سورة الفرقان: (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا) (القيامة: 12) أي: مستقرهم في الجنّة وراحتهم التّامة هو المستقر النّافع. وقال تعالى: (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا) (الفرقان: 24) وقال أيضاً: (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) (هود،: 6) أي: يعلم مستقر هذه الدواب وهو المكان الذي تقيم فيه وتستقر فيه وتأوى إليه.

إن هذا المعني الذي يفيد السكون والثبوت سواءً في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية نتاجاً لهذا فقد وجد الاختلاف بين المفكرين السياسيين حول تحديد تعريف موحد للإستقرار واختلف مداخل تناول هذه الظاهرة من مفكر لآخر.

مفهوم الاستقرار السياسي اصطلاحا:

إن الاستقرار السياسي ليس وليد القوة الأمنية، ولا ينتج عن مزيد من الإجراءات الدولية في الحد من عوامل التوتر الداخلي المرتبط بنشاطات الأفراد والجماعات وأفكارهم، لكنه يرافق مستوى الثقة والرضا الشعبي في بيئة سياسية سليمة مع مؤسسات الدولة، وقد يفضي ذلك إلى طمأنينة واستقرار وتجفيف لكل مصادر القلق الاجتماعي والسياسي، ولا يغني هذا عن امتلاك الدولة لترساناتها العسكرية أو إمكانياتها المادية و اللوجستيه إذ أن القوة لا تنتج استقراراً وهنالك أمثلة لدول تمتلك كل مقومات القوة لكنها لا تنعم بالاستقرار السياسي وبالمقابل هنالك دول ضعيفة الإمكانيات والموارد لكنها تواجه أزماتها بقليل من الجهد والإدراك بمقومات الاستقرار وإزالة التوتر بإمكاناتها الذاتية، فالتعامل الواقعي مع الأزمات دون تصديرها أو تأجيلها يخلق مزيداً من الاستقرار والتوازن بين القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إذ أن القمع لا يضع أمناً، بل يضاعف عوامل

التوتر والفوضى في الدولة، فقوة الدولة واستقرارها اليوم لا يمكن أن يقاس بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أو عدد الأجهزة الأمنية وإنّما تقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة والحياة السياسية الداخلية التي تفسح المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة.

فالاستقرار السياسي اليوم لا يتأتى بالمزيد من الإجراءات الاحترازية أو تكسير لائحة الممنوعات والاستثناءات، وإنّما ببناء حياة سياسية حقيقية تتنافس فيها الأفكار والتصورات والمشروعات بوسائل سلمية فيدرالية من وجهة نظر الباحث.

يرى محمد الغزالي في مفهوم الاستقرار السياسي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه، إذا لم يتحقق ذلك يقود إلى عدم الاستقرار السياسي (عزو محمد).ويعرفه الدكتور/ سعد الدين العثماني: الاستقرار السياسي هو: مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه (سعد الدين العثماني،2008م، 4). ويعرف أيضاً الاستقرار السياسي بأنّه: (هو محصلة أداء النظام في مجالات الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمتغيرات المحيطة بالبيئة المحلية والبيئة الخارجية، من خلال التغيير التدريبي والمنظم) فوسائل التغيير التي يستخدمها النظام وفعاليته، حتى وإن اقترن شرعياً عند الحد الذي يشعر مع مواطنه بأن النظام السياسي يكون صالح ويستحق التأييد والطاعة (صبحي قنصوة، 115-118).

وبمعنى آخر فإن وجود استقرار سياسي للحكم القائم يعني تغلب قوى الاستقرارية على قوى عدم الاستقرار والعكس صحيح.

حيث تتناول المدرسة السلوكية مفهوم الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لاجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف (حسن كريم، 2004م، 50-51).

في هذا المفهوم المحدد للإستقرار السياسي نجد أنه لا يصلح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وإن الإصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليه إلا بأساليب النظام الفيدرالي الذي يتيح فرص المشاركة والرضا المجتمعي وتشير المدرسة البنائية الوظيفية التي ترتكز على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات (سالم القمودي، 2000م، 119).

أمّا تناولت المدرسة النظمية موضوع الاستقرار السياسي من خلال المنهج التحليلي ألنسقي أو التحليل النظمي وحسب المدرسة، فالاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام والإبقاء عليه، كما إنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة (خالد حنفي، 2003م، 29).

نجد في هذه التعريفات التي تناولتها المدرسة المنظمة أو ألنسقيه في تعريفها للاستقرار السياسي ركزت على النظام ككل، حيث نظرت إلى الاستقرار من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء والاستمرارية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها.

ومن خلال آراء هذه المدرسة الثلاثة، يمكن تعريف الاستقرار السياسي على أنه: " عملية التغير التدريبي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام، كما يمكن تعريف الاستقرار السياسي إجرائياً على أنّه: " عدم استخدام العنف لأغراض سياسية ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام (خالد حنفي، 2003م، 30)..

وبناءً على هذا، يمكن تعريف أنظمة الاستقرار السياسي والإداري الدستوري على أنه أنظمة تتمتع مؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية بالاستقرار السياسي والإداري في تنظيماتها وهياكلها الأساسية وتقسيماتها الضبطية والإدارية بشكل يحقق لها التوازن والاستقرار في ظل أي متغيرات سياسية مفاجئة قد تحدث في المجتمع (سالم المقودي،2000م، 118).

من خلال هذه المفاهيم يمكن القول بأن أبرز الصعوبات التي تواجهها هذه المفاهيم هو عدم وجود مصطلح متفق عليه لتعريفه تعريفاً محدداً وذلك لأن معظم المفكرين السياسيين الذين بحثوا في هذه الظاهرة قد اكتفوا بتحديد كل مؤشراتها الإيجابية والسلبية بمعنى آخر الدوافع الكامنة وراء استقرار أو عدم استقرار المجتمع دون تقديم تعريف محدد للمصطلح

خاصة وأن مؤشرات الاستقرار السياسي والدوافع تختلف من بيئة مجتمعية لأخرى ، وفي هذه الحالة نجد مطابقة آو مرادفة بين المفهوم وغياب الصراع الطبقي أو العدالة في توزيع الثروات إلا أن الاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات يمكن لنا إجمالها في بعض النقاط:

مؤشرات الاستقرار السياسي :

1- نمط انتقال السلطة في الدولة:

المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة فإذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فان ذلك يعد مؤشرا حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي ، إما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشراً علي عدم الاستقرار السياسي المشهد الحالي إلي الدولة المصرية في نظرة الباحث تعيش عدم استقرار سياسي يقودها إلي تدهور في ركائز السلطة الحالية وانهيار الدولة (رائد نايف ، 2009م).

2- شرعية النظام السياسي:

تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي ، والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية حيث هنالك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية ، قانوني ، سياسي ، ديني ، والتعريف بالشرعية السياسية تعني تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية، بمعني أن النظام السياسي يكسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق(رائد نايف، 2009م) . وقد أشار إلي ذلك من قبل ماكس فيبر بإقراره أن النظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بأحقيته وجدارته في الحكم، وانه دون الشرعية يصعب علي أي نظام حاكم إن يملك القدرة الضرورية علي إدارة الصراع بالدرجة اللازمة في المدى البعيد، ومن ثم يبقي جوهر الشرعية متمثلا في ضرورة رضا وقبول المحكومين وليس إذعانهم لفرد أو نخبة في أن يمارسوا السلطة عليهم (محمد بشير، 1986، 36) وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية.

3- قوة النظام السياسي ومقدرته علي حماية المجتمع وسيادة الدولة:

تبرز قوة النظام السياسي في قدرته علي القيام بمسؤلياته في توفير الحماية عبر استخدام القوة في مواجهة الأعداء من خارج الحدود في الوقت ذاته فان قوته الأخرى تبرز في تحقيق الالتزام الداخلي بالقانون الذي يحكم الجميع وفقاً لمبادئ الرشد السياسي .

4- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية :

المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية فبقاء القادة السياسي علي رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشرا للاستقرار السياسي ، بينما يري آخرون إن البقاء في المناصب لفترات طويلة يمثل مدخلاً لسيادة نمط الاستبداد السياسي .

5- الاستقرار البرلماني:

إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة علي اختلاف أنماطها (رئاسي ، برلماني ، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، علي اعتبار إن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

أ. استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

ب. حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية .

6- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية احد مقاييس الحكم علي النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم ، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية ، وبذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية .

7- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات :

إن العنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الهامة علي ظاهرة الاستقرار السياسي. أما الحركات الانفصالية والمتمردين والحروب الأهلية فتمثل اعلي صورة عدم الاستقرار السياسي ذلك لتضمنها اللجوء إلي العنف علي نطاق واسع.

8- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية) :

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرية التعدد سواء علي المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالبا ما تكون اقرب إلي الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، العيب ليس في التعددية الاجتماعية وإنما في

استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية وهنا نميز بين نوعين مختلفين : احدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة ، والثاني يتعامل مع الأغلبية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات ان النموذج الأول غالبا ما ينتج عنه بروز الولاءات غير الوطنية او ما يدعي بالولاءات التحتية وبالتالي مطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي كما الحال في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان في دولة السودان أما النموذج الثاني فيؤدي إلي تمتين اللحمة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية علي الهويات دون الوطنية . (وفاء داؤد، 2013م)

9- نجاح السياسات الاقتصادية للنظم :

ينظر إلي الاستقرار الاقتصادي علي انه مؤشرا عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات ، إذا كان النظام السياسي مستقرا ، فانه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد تحدث نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي .

10- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يؤشران إلي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك علي وجود الاستقرار السياسي . وقد تكون أحياناً العمالة الوافدة سببا من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة. (رائد نايف ، 2009م)

أبعاد الاستقرار السياسي:

يمكن تقسيم الاستقرار السياسي إلي بعدين هما:

1. الاستقرار الداخلي: ويعني إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية، وبالتالي يرتبط بقدرة الدولة علي الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة المصالح القومية (الصاوي علي، 1995م، 29) . ومن اهم مؤشراته الاغتيالات السياسية داخل الدولة وعدد الثورات التي نشبت داخل الدولة، عدد الإضرابات العامة ، وعدد المظاهرات المعادية للحكومة، وعدد أعمال الشعب داخل نظام الدولة، عدد ألقتلي الذين لقوا مصرعهم في العنف المحلي، عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي، فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي في مرحلة سابقة (أمين هويدي ، 1991م ، 52-53). كما أن عدم التوازن بين القوى (العسكرية ، الاقتصادية ، السياسية) التي ترتكز عليها الدولة ، قد يحدث خللا في تركيبة الدولة نفسها ، ويجعلها في وضع يتسم بعدم التوازن وعدم الاستقرار.
2. الاستقرار الخارجي: يشير إلي قدرة الدولة علي حماية وإدارة مصالحها العليا في الخارج أو من احتمالية التهديد الوارد من الخارج وردعها(الصاوي علي، 1995م، 28). فالتدخلات الدولية وفقا للتطورات والمتغيرات الدولية، تساهم في عدم استقرار النظم السياسية بسبب تأثيرها المباشر علي المستويات الاجتماعية والاقتصادية المحلية أي إن تناغم الصراع الداخلي مع الخارجي سيؤدي إلي عدم الاستقرار السياسي (نبيل ناصر ، 2005م).

مفهوم الأمن الإنساني

يسعى مفهوم الأمن الإنساني إلى تحرير الفرد من الخوف والحاجة ويتأسس علي جملة من المبادئ والقيم الأساسية من أهمها : إشاعة المساواة والعدل بين الناس وقدسية النفس الإنسانية وحمايتها من كل أشكال العنت والامتناع عن ارتكاب جرائم الاعتداء والتعذيب أو إي امتهان لاحترام الكرامة الإنسانية ويطور مفهوم الأمن الإنساني المسئولية لدي المواطن العادي للمشاركة مع أجهزة الدولة تجاه مهددات الأمن المختلفة ليكون عزيزا كريما. (عثمان حسن،، 2012م ،1)

وكما يعرفه كوفي عنان (Kofi Anan) من مفهوم واسع للأمن الإنساني لأنه تجاوز مجرد غياب النزاع العنيف وبذلك أعطى فهماً جديداً للأمن فيقول: يجب علينا أيضاً توسع نطاق رأينا ما هو المقصود من السلام والأمن، السلام يعني أكثر بكثير من غياب الحرب، لم يعد فهم أمن الإنسان من خلال شروط عسكرية محضة بل يجب أن يشمل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، حماية البيئة والديمقراطية ونزع السلاح واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون (حليمة حقاني، 2012م، 5). ومن ثمة جاءت تعريفاته (تقرير المتحدة للتنمية والأمن الإنساني ، 1994م). الأمم حيث حدد محرري تقرير الأمم المتحدة عن أبعاد الأمن الإنساني في 1994م وهما الباكستاني محبوب الحق والهندي امارتياسان Amartiyasen

أبعاد الأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية :

1. الأمن الاقتصادي: أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد . يقصد بالأمن الاقتصادي هو أن يمتلك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة، وبالنسبة لكثيرين يمثل

الأمن الاقتصادي في امتلاك مايكفي من النقود لإشباع حاجاتهم النفسية، وهي الغذاء والمأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم.

2. الأمن الغذائي: أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد. يقصد بالأمن الغذائي أن يكون لدي جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا علي الغذاء الأساسي، والمسألة الخاصة بالأمن الغذائي، لا تعني مجرد توافر الغذاء في المجتمع، وإنما تتلخص المشكلة الأساسية في توزيع الأغذية، وتوافر القدرة الشرائية لدى الإفراد.

3. الأمن الصحي: أي ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لكل فرد . يقصد بالأمن الصحي توافر الخدمة الصحية بأسعار في المتناول، وقدرة الإفراد علي الحصول علي تلك الخدمة، سواء من خلال نظم التأمين الصحي، أو حمايتهم من الإمراض التي يمكن الوقاية منها، وخاصة إن الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان النامية هي الإمراض المعدية، والطفيلية.

4. لأمن البيئي: أي حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ علي البيئة من استدمار الإنسان .تمثل البيئة أحد الهواجس العالمية في المرحلة الراهنة، سواء من حيث نقص الموارد أو من حيث التدهور البيئي بوجه عام، وينظر في إطار الأمن الإنساني إلي الأمن البيئي باعتباره قضية محورية، سواء علي المستوى العالمي، أو حالته داخل البلدان والتي تمثل محور اهتمام الأمن الإنساني.

5. الأمن الفردي: ويعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة . الدول . الفواعل غير الدولية . يقصد به حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدني، ومن ثم فإن الأمن الفردي يعد أكثر أبعاد الأمن أهمية للإنسان.

6. الأمن المجتمعي: الذي يقوم علي ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والحماية من العنف العرقي / الطائفي . يقصد بالأمن المجتمعي من منظور الأمن الإنساني شعور الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع، سواء كانت أسرة، أو مجتمع محلي، أو منظمة، أو جماعة عنصرية، أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية أو مجموعة قيم تطمئنهم.

7. الأمن السياسي: الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرقي حقوق الإنسان (برقوق مجند ، www.boulemkahel.yolasite.com) .

تثار في إطار البعد الخاص بالأمن السياسي في مفهوم الأمن الإنساني المسألة الخاصة باحترام حقوق الإنسان الأساسية ،يمكن أن تثار في هذا الإطار عدة قضايا بشأن الحقوق الأساسية، والتي تقدم مثالا للتدهور في الدول النامية منها، الحرية في التعبير دون التعرض للقمع أو الإيذاء من جانب النظام الحاكم ، الذي قد يصل إلى حد استخدام القوة العسكرية ،وهو ما يبرر الإنفاق العسكري المتزايد من جانب بعض الدول بهدف توفير الحماية والاستقرار للنظام ، بل واستخدام القوات المسلحة لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي.

يعد تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الركيزة الأساسية التي اعتمد عليها الكثيرون في تعريفهم للمفهوم كلجنة الحكم الشامل عام (1995م) ونكاسي ممثل اليابان الذي أكد أن فهم بلاده للأمن الإنساني مطابق لتصور الأمم المتحدة (فريد حموم، 2004م، 48). وإيصال المجتمع لحالة الاستقرار السياسي تتطلب التزاماً صارماً بالقوانين والأنظمة، وهو ما يحتاج ثقافة يتم بناؤها في عملية طويلة المدى بشكل مقصود أو غير مقصود. فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام المختلفة في تحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الاستقرار السياسي فان ذلك يتطلب من مسئوليتها الاجتماعية في تعزيز مفاهيم الأمن الإنساني والاستقرار السياسي وسيادة القانون أما بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني ودورها في حفظ الأمن الإنساني في مستوياته السبعة حسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994م فان ذلك يتطلب أيضاً التزاماً بالقوانين والأنظمة وعدم تجاوزها مهما كانت الظروف. ولتحقيق هذه العوامل، من الضروري تفضيل دور التربية علي الحرية في المجتمعات، وبناء مؤسسات المجتمع المدني والأهلي، وينعكس ذلك إلي حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي حسب مستويات تلبية هذه الحاجات ومدى الرضا والقبول بذلك (مصطفي محمد ، منتدى الوسيط 2012/12/28م).

قال المفكر الإسلامي محمد المحفوظ أن الأمن الإنساني يعني مجموعة التدابير والإجراءات التي تضمن معشية وحقوق الإنسان المادية والمعنوية علي المستويين الفردي والجماعي وكما أشار إلي أن الأمن الإنساني هو حالة جماعية يمكن أن ينجز من خلال الأفراد ، وإنما بتضافر مجموعة الإرادات الإنسانية، فهو خيار مجتمعات (صاحب الربيعي ،2005م) ، وينعكس ذلك

علي حالة الاستقرار السياسي وهنا الارتباط طردي كلما كان هنالك رضاء وقبول ممثل في توفير الحاجبات الضرورية ظهر الاستقرار السياسي يعكس ذلك أبعاد الأمن التي تدخل في المجالات ومستويات الحياة، حيث لا يمكن أن تتصور الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية لأي مجتمع بدون امن وهذا يعني اضمحلال كل المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجه أي مجتمع .آما الجانب السلبي للأمن الإنساني يشمل الإجراءات والممارسات التي تمارسها الأجهزة الأمنية لضبط الأمن والجانب الايجابي يشمل الإجراءات الايجابية من ضمان لحقوق الإنسان وحرية التعبير وبروز مفهوم العدالة والمشاركة ، التي تحقق في أي بيئة اجتماعية حقيقية لأمن الإنسان حيث أن العنف العاري المستمر من الإجراءات السلبية للأمن لا يسهم في تحقيق الأمن الإنساني بالمعني الشامل والحقيقي ، بل يؤدي إلي تفاقم الأزمات وتجزر التوترات الأفقية والعمودية في المجتمع .

كما إن هناك علاقة عميقة بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم الحرية ، فالمجتمع الذي يقبض علي حريته وحقوقه هو ذلك المجتمع الذي يمتلك عوامل أمنه واستقراره، والحديث عن الأمن الإنساني فإننا تتحدث عن ضرورة وجود الحرية وضمان حقوق البشر المادية والمعنوية كل هذه العوامل تؤدي إلي تهديد امن المجتمع واستقراره والاستقرار السياسي يتضمن ثلاثة مفاهيم أساسية للدولة :

1. الدولة الاستبدادية: هي الدولة التي تحتكر القوة والثروة بمعني وجود kفئة اجتماعية محددة تحتكر السلطة والثروة الوطنية (عصام عبد الله ، 2007م).
2. الدولة القمعية: وهي إضافة إلي كل عناصر الدولة الاستبدادية تمتلك الأجهزة الأمنية في الدولة القمعية سطوه علي كل مجالات الحياة.
3. الدولة الديمقراطية : هي الدولة التي تتناغم خياراتها مع خيارات شعبها ، وعندما يكون هناك تلاحم بين النظام السياسي والشعب بآماله وتطلعاته فقوة الدولة لا تعتمد علي تعدد الأجهزة الأمنية العسكرية أو بوفرة الثروات الطبيعية، وإنما بوجود انسجام تام بين خيارات الشعب وخيارات الدولة (منصور الجمري ، 2007م).

والاستقرار السياسي ينقسم إلي نوعين شكلي وعميق ، فالاستقرار السياسي الشكلي يعتمد علي التدابير السلبية لمفهوم الأمن ، بينما الاستقرار السياسي العميق هو وليد العدل والحرية وضمان حقوق الإنسان أي وبمعني آخر هو وليد الإجراءات الايجابية لمفهوم الأمن الإنساني.

الارتباط ما بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي

من خلال التناول السابق يتضح إن المفهومان يرتبطان بعضهما البعض بشكل وثيق ، والعلاقة بينهما علاقة سبب بنتيجة ، فلا يمكن تحقيق استقرار من دون امن ، ولا يمكن أن يكون هنالك أمناً دون إن يؤدي الأمن نفسه إلي الاستقرار (الثقافة السياسية ، أهمية الأمن والاستقرار، www.shofakhbar.com/shoof/2988623/eg/). فالأمن الإنساني أصبح يتسم بالشمولية التي تغطي مجالات متعددة (موسوعة ويكبيديا . http://ar.wikipedia.org/wiki). وهو ما يقود إلي الاستقرار الاجتماعي والسياسي المنشود، ويرتبط الأمن الإنساني بالاستقرار السياسي في قدرة الدولة علي تطبيق قوانينها وأنظمتها وفرض النظام في المجتمع. ولذلك تكون مسئولية الأمن الإنساني والاستقرار السياسي مسئولية جماعية مشتركة لا تقتصر علي جهة حكومية واحدة أو إحدى السلطات الثلاثة المعروفة في الدولة (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية) أو المؤسسات الأمنية والعسكرية ، إنما تشترك فيها كافة الأطراف وتتحمل فيها المسئولية ، بالإضافة إلي المسئولية الشخصية للمواطنين، وكذلك مسئولية مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية ووسائل الإعلام المختلفة، وعدم تحمل مسئولية الأمن الإنساني لدي طرف من هذه الأطراف يؤدي إلي انعدامه واختلال الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، لهذا فان هنالك العديد من المؤسسات الرسمية التي تتولي هذه المهمة حيث تتشارك هذه المؤسسات في مسئولية حفظ الأمن الإنساني والوطن للدولة علي النطاقين الداخلي والخارجي من خلال الاختصاصات الممنوحة لها طبقا لنصوص الدستور والقوانين والأنظمة الوطنية. أما علي المستوى الشخصي للأفراد، فان مشاركتهم في حفظ الأمن الإنساني في معانيه السبعة،وما يمكن الإشارة له هنا إن ثمة تحول كبير في مفهوم الأمن الذي تجاوز حالة انه معالجة للنزاعات الدائرة بين الدول من خلال المواجهات العسكرية إلي مفاهيم أكثر خصوصية وتداخلاً (مفهوم الأمن البيئي والأمن الاقتصادي والأمن الوظيفي والأمن الصحي وغيرها) من هنا جاء التركيز علي مفهوم الأمن الإنساني ،

لم تسلم ولاية النيل الأزرق من عدم الاستقرار السياسي والأمني التي انهي توقيع اتفاق السلام الشامل في يناير 2005م أطول حرب أهلية في القارة الإفريقية وفتح عهدا جيدا للسلام والتنمية في البلاد حيث منح الاتفاق

وضعا انتقاليا لمناطق النيل الأزرق وآبيي وجنوب كردفان (برتوكول حل النزاع في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ، مايو 2004م) كما منح هذا البرتوكول قدرا من اقتسام السلطة والثروة والإصلاح الأمني وأقامت بموجبه ترتيبات خاصة للحكم (45% للحركة الشعبية 55% للمؤتمر الوطني) ويتم من خلاله تبادل منصب الحاكم وهنالك ضمانات لانسياب التمويل من الحكومة المركزية مع قيام الانتخابات بنهاية الفترة الانتقالية واندلعت الحرب مرة أخرى بين قوات الحركة الشعبية والحزب الحاكم في داخل مدينة الدمازين عاصمة ولاية النيل الأزرق في مطلع سبتمبر 2011م (عباس الأمين عبد الله ، 2011م ، ص 19) حيث تعتبر ولاية النيل الأزرق في مقدمة المناطق المهمشه احتجاجا علي كل أنواع التهميش السياسي والديني والعرقي والاقتصادي التي تراكمت لعقود من الزمان و هي ضمن ولايات التماس ، شريطها الحدودي يلتقي مع دولة جنوب السودان الذي يتصاعد حوله التوتر والتكدس للجيش الشعبي (قوات الحركة الشعبية) علي تلك الحدود في انتظار إعادة دمجه للقوات المسلحة أو تسريحه ، كان بإمكان اتفاقية السلام الشامل إعادة بناء السودان بشكل يرضي جميع الأطراف واستناده إلى قوته وحفاظه علي السلام ، ولكن أحاطت بالاتفاقية تحديات الإرادة السياسية وضعف الرغبة في تحقيق مبدأ الوحدة في التنوع الذي انتهجه رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان الراحل جون قرنق .

تجلي اهتمام مواطني ولاية النيل الأزرق في قضية انفصال الجنوب بشكل اكبر من كل مواطني السودان . فضلا عن الرابط الحدودي ، هناك علاقات إنسانية واجتماعية واقتصادية قوية تربط الإقليمين و تمثل ولاية النيل الأزرق امتدادا طبيعيا بشكل التدرج الطبيعي بين دولتي الشمال والجنوب علي حافة (النيل الأزرق) كان جرح الجنوب أعمق غورا، فهذه الولاية الشمالية التي تربطها علاقات متينة مع الجنوب رسخها تاريخ النضال المشترك لأبناء الولاية مع إخوانهم الجنوبيين شكلت لها رمزية بعض رجالها فالعلاقة الوجدانية بين الولاية والجنوب من جهة ، وبين الولاية وتوأمها ولاية جنوب كردفان من جهة أخرى ، عملت علي تمتين الروابط بشكل يصعب تجاوزه ، فحيثما قامت الحرب في جنوب كردفان احتقن النيل الأزرق منذرا بقيام نزاع مماثل، وذلك لتشابه موضوعات الخلاف في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

تركزت هذه الموضوعات في الخلافات الكبيرة مع المركز علي اقتسام السلطة والمشاركة السياسية العادلة ، وكذلك اقتسام الثروة والمشاركة الاقتصادية بتخصيص المزيد من الموارد لتساعد في عملية التنمية و إيلاء مجال البني التحتية اهتماما كبيرا أسوةً بالمركز، ثم الاعتراف بالأخر والمشاركة الاجتماعية واحترام العقائد والديانات الأخرى . (منى عبد الفتاح ، 2011/8/11م) في هذا الجانب يرى الأستاذ احمد عثمان مكي أن التعدد القبلي وضعف الحكومة في تذويب هذه الفرو قات بين القبائل الذي أصبح فيه عنصر الكفاءة للحكومة غير موجود وأصبح العنصر القبلي هو الذي يشكل الخارطة السياسية للولاية واحدة من أسباب الصراع والنزاع حول السلطة. (احمد عثمان مكي 2018/11/4م) ويري الملك الفاتح يوسف حسن عدلان بأن النظام الإداري في ولاية النيل الأزرق برغم وجود هيكل إداري واضح إلا أنة صاحبة بعض الإخفاقات خلال فترات متفاوتة تضرر منها إنسان ولاية النيل الأزرق كثيراً و أوضح بان الصراعات والنزاعات التي حدثت في ولاية النيل الأزرق خلال العام 2011م ليست صراعات اجتماعية أو قبلية وإنما هي سياسية وأسباب شخصية أثرت علي الاستقرار السياسي في الولاية كما أشار إلي ضرورة استصحاب إبعاد الأمن الإنساني في السياسات بما فيها من عناصر تحقق العدالة الاجتماعية وتطور الولاية (الملك الفاتح يوسف حسن عدلان 2019/5/8م ويتفق الناظر سيف الدولة ادهم مع الملك الفاتح يوسف حسن عدلان : بان الصراعات التي حدث في ولاية النيل الأزرق هي صراعات سياسية حيث لم تشهد ولاية النيل الأزرق إي صراعات قبلية كما حدث في بعض ولايات السودان و أشار بان الصراعات السياسية يسهل حلها في إطار الجلوس مع إطراف الصراع إنما الصراعات القبلية تكون في اغلب الأحيان مستمرة و تخلق رواسب كبيرة ، وكما أكد ضرورة تحقيق التنمية وإعادة النظر في قوانين الأراضي وتوفير الثقة بين الحكومة في المركز والولايات لتحقيق الاستقرار السياسي (الناظر سيف الدوله ادهم ، 2019/5/7 م.)

من جانب أخري يشير سيد جمال الدين ، بأن النظام الإداري المتبع منذ عام 2005م في ولاية النيل الأزرق استغل جهل إنسان الولاية للوصول إلى كراسي السلطة (سيد جمال الدين ضيف الله ، ،2019/4/24م ،)

حيث افردت اتفاقية السلام الشامل الموقعة بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم في الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان، بروتوكول خاص لمعالجة قضايا الاستقرار والحرب في إقليمي النيل الأزرق وجنوب كردفان/ جبال النوبة .وقد نجح البروتوكول في إيقاف نزيف الدم بالمنطقة وشهدت النيل الأزرق طوال الفترة الانتقالية ما بين 2005-2011 استقرار نسبي، فتح المجال للعمل السياسي السلمي في معالجة قضايا المنطقة. وتضمنت العمليات السياسية لخلق الاستقرار والتنمية بالإقليم إجراء انتخابات عامة منتصف الفترة الانتقالية لاختيار حاكم للإقليم وممثلين برلمانيين على مستوى برلمان الولاية والبرلمان القومي، إلا أن هذا الاستقرار لم يدم سرعان ما تصاعدت وتيرة الصراعات مرة أخري في سبتمبر 2011م من داخل مدينة الدمازين بسبب ضعف الخدمات المقدمة لإنسان الولاية من صحة وتعليم

وغذاء والحق في المشاركة السياسية وعدم العدالة في توزيع الموارد ، نجد هذه المطلوبات هي التي تمثل لإبعاد الأمن الإنساني وانعدامها يحدث عدم الاستقرار السياسي.

وبهذا يتضح الارتباط قوي بين الاستقرار السياسي وإبعاد الأمن الإنساني الذي يتطلع إلي تحقيق التنمية والمشاركات السياسية وتامين الغذاء والصحة والمأوى والمحافظة علي البيئة وينشد العدالة الاجتماعية والتقبل بالأخر كل هذه هي آليات الاستقرار السياسي.

الخاتمة:

ناقشت الدراسة موضوع الاستقرار السياسي في ولاية النيل الأزرق وارتباطه بأبعاد الأمن الإنساني

خلال الفترة 2005 م – 2011م ،و الطريق إلي الاستقرار السياسي يكون في قيام مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع وهذا لا يأتي إلا بتوافر المتطلبات الأساسية التي وردت في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي عن الأمن الإنساني التي تتمثل في التهديدات السبعة إذ توافرت يحدث هنالك استقرار سياسي ، حيث أظهرت الدراسة مدى الارتباط ما بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي إذا توفر الأمن الإنساني في متطلباته الأساسية توفر الاستقرار السياسي والعكس يؤدي إلي عدم استقرار سياسي ، ولقد بات من المنطقي التعامل مع قضية الاستقرار من زاوية جديدة، وأصبح من الضروري لكافة المجتمعات وخاصة في ولاية النيل الأزرق تبني إبعاد الأمن الإنساني، لأنه وفقا لهذا المفهوم تكون حياة الأفراد والمجتمعات أكثر أمانا واستقرارا ، حيث نستنتج أن الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق، فلا توجد مدينة تتمتع بالاستقرار الكامل، ويظهر ذلك في ولاية النيل الأزرق التي شهدت استقرار عند توقيع اتفاقية السلام الشامل 2005 م وسرعان مازال الاستقرار بعد انفصل الجنوب في العام 2011م الأمر الذي هدد الاستقرار في الولاية وظهرت الصراعات المسلحة ، وتراجع دور الدولة التي فقد مواطنها الثقة في مستوى الحامية التي تقدمها لهم إلى رحاب القبيلة والعشيرة بحثا عن الأمن والأمان، مما سبق يتضح جلينا بان هنالك ارتباط قوي بين الاستقرار السياسي وإبعاد الأمن الإنساني الذي يتطلع إلي تحقيق التنمية والمشاركات السياسية وتامين الغذاء والصحة والمأوى والمحافظة علي البيئة وينشد العدالة الاجتماعية والتقبل بالأخر كل هذه هي آليات الاستقرار السياسي التي تظهر في حالة ولاية النيل الأزرق.

نتائج:

1- الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق، ولا يوجد مجتمع يتمتع بالاستقرار السياسي الكامل.

2- الاستقرار السياسي احد ركائز الأمن الإنساني ويرتبط به ارتباطا ايجابيا أي إذا توفر الاستقرار السياسي في ولاية النيل الأزرق تظهر إبعاد الأمن الإنساني السبعة بصورة ايجابية لمواطن الولاية من خلال العمل السياسي والمجتمعي والاقتصادي

3- عدم تطبيق إبعاد الأمن الإنساني في ولاية النيل الأزرق وتداخل السلطات بين المركز والولاية وتضارب القرارات أدى إلي عدم الاستقرار السياسي وقاد إلي الصراع المسلح

4- الصراعات التي شهدتها ولاية النيل الأزرق لم تكن صراعات مجتمعية وإنما هي صراعات سياسية .

5- لا يوجد فصل بين العمل التنفيذي والعمل السياسي في الولاية مع وجود قصور في تطبيق القوانين المنظمة للعمل.

6- هنالك ارتباط ما بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي إذ توفر الأمن الإنساني بمتطلباته الأساسية . توفر الاستقرار السياسي والعكس صحيح . إذ يؤدي غياب الأمن الإنساني إلي عدم الاستقرار السياسي .

توصيات :

1- إخضاع الأنظمة السياسية باستمرار عملية التطوير والتحديث السياسي، وذلك عن طريق بناء عقد اجتماعي وسياسي جديد بين الدولة والشعب، هذا العقد يعمل علي تحقيق مفهوم الرضا في المجتمع .

2- تطبيق القوانين وأنظمتها من خلال إبعاد الأمن الإنساني في المجتمع. علي إن تكون مسئولية الأمن الإنساني مسئولية جماعية مشتركة لتحقيق والاستقرار السياسي المنشود .

3- التنسيق بين المركز والولاية لتجنب التضارب في القرارات والسياسات العامة .

4- العمل علي استصحاب إبعاد الأمن الإنساني السبعة في السياسات العامة للولاية لتحقيق الاستقرار السياسي وتطوير الولاية للأفضل .

5- إنشاء مراكز بحثية وتشجيع الباحثين للبحث في المواضيع المتعلقة بالأمن الإنساني ، والاهتمام بالتعليم والتعلم في المجال المهني والأكاديمي لمجتمع الولاية.

6- إتاحة الفرصة للمجتمعات المحلية بما فيهم الإدارات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في حل المشاكل والمشاركة في البناء الاجتماعي لمناطقهم وذلك من خلال سن القوانين واللوائح المحلية التي تساعد علي ذلك .

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. احمد عثمان مكي ، الحزب ا لاتحادي الديمقراطي الأصل مقابلة بمنزله بمدينة الروصيرص ،الأحد 2018/11/4م الساعة السابعة والنصف مساءً
3. امين هويدي ، العسكر والأمن في الشرق الأوسط : تاثيرها علي التنمية الديمقراطية ، بيروت ، دار الشروق – 1991م ، ص (52-53) .
4. إيريس جاوز ماير، الانتخابات ، ممارسة ديمقراطية والتحولات السياسية في اليمن، (1990م-1994م)، أبوظبي: مركز الدراسات الإستراتيجية،ط، (1994م، ص80.
5. برقوق مجند مجند ، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة عنوان الوثيقة www.boulemkahel.yolasite.com .
6. تقرير الأمم المتحدة للتنمية والأمن الإنساني ، 1994م ، *www.arab-hdr.org/arabic/resources/publications.aspx?tid=988*
7. تقرير المتحدة للتنمية والأمن الإنساني ، 1994م
8. الثقافة السياسية ، أهمية الأمن والاستقرار، */2988623/eg/ www.shofakhbar.com/shoof*
9. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، أكتوبر 2004م، ص 50-51
10. حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، دراسات إستراتيجية وأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام، (2011-2012م)، ص5.
11. خالد حنفي علي، الاستراتيجية الجديدة لأمريكا في أفريقيا، مجلة السياسية الدولية،القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 153، جويلية، 2003م، ص29.
12. رائد نايف حاج سليمان ، الاستقرار السياسي ومؤشراته ، الحوار المتمدن ، العدد 2592 ، 2009م ، *www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391*.
13. رائد نايف حاج سليمان ، مرجع سبق ذكره . *www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391*.
14. سالم القمودي، سيكلوجية السلطة، بيروت، مؤسسة الإنتشار العربي، ط2، 2000م، ص 119
15. سالم المقودي، سيكولوجية السلطة، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، طبعة2، 2000م، ص118.
16. سعد الدين العثماني، دور الوسيطة في الاستقرار السياسي(المبحث) 2008/8/10م، ص4.
17. سيد جمال الدين ضيف الله ، مدير تنفيذي بديوان الحكم المحلي ولاية النيل الأزرق مقابله بمكتبه بأمانة ديوان الحكم المحلي بالدمازين ،2019/4/24م ، الأربعاء الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً
18. صاحب الربيعي ، الدولة الاستبدادية ، الحوار المتمدن – العدد 1258 - 2005/7/17م ، الموقع االرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن ، الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3Faid%3D41276
19. الصاوي علي ، مدخل في علم الاجتماع السياسي ، مكتبة نهضة الشروق ، القاهرة ، 1995م ، ص 29 .
20. صبحي قنصوة، ص115-118.
21. الطيب البكوش، هل العلاقة بين الديمقراطية والتنمية حدود" المجلة العربية لحقوق الإنسان، تونس، 1995م، ص109.
22. عباس الأمين عبد الله ، الصراع في ولاية النيل الأزرق ، التقرير الاستراتيجي السنوي للعام 2011م ، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا
23. عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، بيروت، داربن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2003م، ص704-708.
24. عثمان حسن محمد حسن عربي، خصائص الأمن الإنساني ومهدداته في السودان وعلاقتها بتنمية المجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2012م ص1 .
25. عزو محمد عبد القادر، (راجع مبحث الاستقرار السياسي)
26. عصام عبد الله ، الدولة القمعية ، الحوار المتمدن – العدد 2080 – 2007/10/266م الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن ،الرابط، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3Faid%3D113358 .

27. علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي الفيائي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، 1991م، ص47.
28. فريد حموم، الأمن الإنساني في ظل العولمة وقيم التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه،(منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية ولعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، (2003-2004م)، ص48.
29. كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا، دراسة حالة الجزائر، دراسة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2011م-2012م، ص49.
30. محمد بشير حامد ، الشرعية الإسلامية السياسية وممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة ، المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 94 ديسمبر 1986 ، ص 36 .
31. مصطفي محمد ، مفهوم الأمن الإنساني ، منتدى الوسيط 2012/12/28م ، الرابط، مفهوم20%و%20قضايا%120الأمن20%1الإنسان/... boulemkahel ...yolasite.com/.
32. الملك الفاتح يوسف حسن عدلان ناظر عموم قبائل ولاية النيل الأزرق ، مقابله بمكتبه بمجلس السلام بالدمازين ، الأربعاء 2019/5/8م الساعة الواحدة والنصف ظهراً
33. المنجد الأبجدي دار المشرق، بيروت، ط1، 1967م، ص41.
34. منصور الجمري ، الدولة القومية ، صحيفة الوسيط البحرينية ، العدد 1889 ، الخميس 8/ نوفمبر 2007م
35. منى عبد الفتاح ، ولاية النيل الأزرق ، هدير النزاع ، الجزيرة نت ، الخميس 2011/8/11م
36. موسوعة ويكبيديا . http://ar.wikipedia.org/wiki
37. الناظر سيف الدوله ادهم ، نظار المنطقة الغربية ولاية النيل الأزرق ، مقابلة شخصية ، بمباني مجلس السلام ، ديوان العمد ، الدمازين ، بتاريخ 2019/5/7 م الساعة الواحدة والربع ظهرا
38. نبيل ناصر محمد نجدع ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية (1995م 2008م) ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية والاقتصاد الدولي 2005م .
39. وفاء ، داؤد، حول معني ومؤشرات الثقة السياسية ، مؤسسة الأهرام نشر 2013م ، *digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=749756&eid=5608* .